



مقترح اتحاد شركات الاستثمار بشأن منصات التمويل الجماعي التشاركي

Equity Crowdfunding

آليات شركات الاستثمار في تحسين بيئة الاعمال وتحفيز الاقتصاد من آثار جائحة كورونا

صرح اتحاد شركات الاستثمار بأن لجنة السياسات الاقتصادية لدى الاتحاد عقدت عدداً من الاجتماعات لبحث إمكانية تحفيز البيئة الاقتصادية ووضع آليات شركات الاستثمار في تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاقتصاد من آثار جائحة كورونا.

تسببت أزمة انتشار في روس كورونا (COVID 19) المستجد في شلل الاقتصاد العالمي، حيث يقف العالم اليوم ليشاهد ما يحدث من تطورات جديدة لهذا الفيروس بعد تسلله إلى أغلبية دول العالم، وما سببه من أضرار للاقتصاد العالمي وإحداث خلل في أسواق المال والنفط والسياحة وغيرها من القطاعات، مما دفع بالدول إلى اتخاذ إجراءات لإنقاذ الأسواق والحد من انتشار فيروس كورونا وتأثيره السلبي على الأداء الاقتصادي للدول.

ونحن في الكويت لسنا بمنأى عن بقية الدول، فنحن نواجه اليوم آلام هذه الأزمة على مستويين، الازمة الصحية والازمة الاقتصادية التي باتت تشكل تحدياً على المستوى المعيشي ومستقبل الأجيال القادمة في دولة الكويت ولا يخفى على الجميع ما يدور في الساحة من حلول وعلاجات مطروحة على رأسها قانون الدين العام و الاقتراض من صندوق الأجيال القادمة لتغطية العجز في موازنة الدولة وهي حلول لها مؤيدون ومعارضين وهذه الحلول أو الاطروحات ان صح التعبير لا يمكن الجزم بمدى جدواها خصوصاً اذا غابت عنها النظرة الشمولية والخطط المحكمة.

انبثقت الأزمة لتكشف أن المتضرر الأكبر في خضم هذه الأزمة في نظرنا هم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي في الغالب شركات تعتمد اعتماداً مباشراً على المبيعات في تمويل نموها وسداد التزاماتها وتفاقمت مشاكلها مع إغلاق الاقتصاد والتباعد الاجتماعي، فما كان لها الا ان تعرضت هذه المشاريع لتدني في مبيعاتها وإلى التوقف الكلي في بعض الأحيان حتى بالنسبة لأكثر المشاريع نجاحاً ما قبل الأزمة.



شركات الاستثمار

نعتقد بأن جزء من مشاكل القطاع الخاص يأتي حلها من نفس القطاع الخاص، فأزمة كالتالي نحاكمها اليوم لا يقتصر حلها من جانب واحد أو جانبين فقط كالمال العام والقطاع البنكي، فهناك آليات يمكن الاستفادة منها من خلال إشراك القطاع الخاص كجزء من الحل فالكل باستطاعته تقديم ما يلزم من جانبه للنهوض بالاقتصاد. وهنا نحن نتطلع بالدفع الجهات المعنية لسن تشريعات وخطط تعالج مشاكل جذرية على المدى الطويل لنخرج باقتصاد متكامل ومتمين يلبي احتياجات الأجيال والمرحلة القادمة.

تتوفر لدى شركات الاستثمار من خلال أنشطتها المرخصة من قبل الجهات الرقابية أدوات مختلفة تستطيع من خلالها تحريك الأموال تجاه القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب الحاجة وحسب الخطة المرسومة فليدها على سبيل المثال المحافظ الاستثمارية والصناديق العقارية والشركات ذات الطابع الخاص وهي بطبيعتها حالها أكثر مرونة من البنوك والمال العام.

الحلول المقترحة

١- صناديق استثمار رأس المال المغامر Venture Capital

في هذا الجانب، نسلط الضوء على الدور الحيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي وهذا ما تم تناوله بشكل مكثف في الأدبيات الأكاديمية والمهنية، ولا يخفى على القارئ أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في رعاية واستثمار أفكار وابتكارات الشركات الناشئة. ففي جميع أنحاء العالم المتقدم والدول الناشئة، تعتبر الحكومة بشكل أو بآخر مستثمرًا استراتيجيًا على المدى الطويل لهذه المشاريع ومعظم الشركات الناشئة والمبتكرة في العالم اليوم موجودة ومستمرة بسبب أخذ الحكومة والقطاع الخاص معاً لجانب المخاطرة والاستثمار في هذه الشركات. وتشير الدكتورة مازوكاتو في كتابها الفذ "الدولة الريادية" أدلة على الدور الحاسم للاستثمارات الحكومية في التقنيات الحديثة المستخدمة في جميع أنحاء العالم، مثل الإنترنت ونظام تحديد المواقع العالمي وتقنية البطاريات، على سبيل المثال لا الحصر. الخلاصة لولا استثمارات الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص لما كان هذا الاختراق التكنولوجي والطفرة الصناعية الرابعة لتحدث.

وإذا نظرنا إلى اقتصادنا المحلي، يعتبر القطاع العام المدعوم بإيرادات النفط هو المحرك الرئيسي للاقتصاد، في حين يساهم القطاع الخاص بأقل من 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي. تستلزم رؤية الكويت 2035 أن يبرز دور القطاع الخاص إلى



الصدارة ويكون المساهم الأساسي في توفير فرص العمل ومصدر الدخل الرئيسي للفرد. وهو عكس المعمول به حالياً إذ يشغل القطاع الخاص اليوم 20٪ من القوى العاملة الكويتية ومساهمته ضئيلة في الموازنة.

وما تتميز به دولة الكويت من طاقات شبابية وروح ريادة الأعمال يجعلها أرض خصبة للاستثمار المغامر ففي السنوات العشرة الماضية أنتجت الكويت العديد من الشركات الناجحة وآخرها نجاح شركات التكنولوجيا مثل طلبات وكاريدج وبوتيكات التي استقطبت رؤوس أموال احترافية من الخارج والداخل ناهيك عن شركات المطاعم التي تمتد فروعها لتغطي دول الخليج كافة.

ومن الجدير بالذكر أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المتقدمة تشكل نسبة الاغلبية من توظيف القوى العاملة، حيث أنه استناداً إلى إحصائيات البنك الدولي، تشكل تلك الشركات 90٪ من الأعمال حول العالم وتشغل نسبة 50٪ من الوظائف وتشكل 40٪ من الناتج القومي للدول الناشئة. وإذا قارنا ذلك في اقتصادنا المحلي، فشركات القطاع الخاص تشكل 19٪ من إجمالي القوى العاملة ناهيك عن الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك ما يدل على الفارق الكبير الذي نسعى لتلبيته للنهوض بالاقتصاد وتوفير فرص العمل للأجيال القادمة.

ومن خلال إنشاء شراكة استراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص، يمكن أن يزدهر قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت. ففي عام 2013، أعلنت حكومة الكويت التزامها بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 2 مليار دينار كويتي وأن قيمة العقود الموقعة لم تتعد 147 مليون دينار كويتي منذ إنشائه. بعد سبع سنوات من التحضير، نعتقد بأن الوقت قد حان لقطاع الاستثمار لتقديم خبرته ومعرفته لتحقيق نظرة الكويت 2035 أي بعد 15 سنة من الآن، وفي مقياس الخطط الاستراتيجية للدول، يعتبر هذا الوقت قصير جداً

آلية التطبيق

تتوفر اليوم لدينا في الكويت التشريعات اللازمة والارضية القانونية لإنشاء صناديق رأس المال المغامر وهي تسمية غريبة بعض الشيء ولكنها ليست سوى اتاحة الفرصة للمستثمرين في الدخول والمساهمة في الشركات الناشئة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تكون بطبيعتها شركات واعدة وفي نفس الوقت عرضة للخسارة كونها شركات جديدة وقليلة الخبرة. وهو ما يجعل هذا النوع من الاستثمارات مقبول لدى المستثمرين المحترفين لمعرفة المسبقة أن نجاح شركة واحدة



او شركتين في هذا النوع من الصناديق يغطي الخسارة من باقي الشركات وتحقيق أرباح تفوق الخمسة اضعاف القيمة الاجمالية المستثمرة.

من المقترح أن تقوم شركات الاستثمار بتأسيس صناديق رأس المال المغامر تحت رقابة هيئة أسواق المال برخصة "مدير محفظة" أو "مدير نظام استثمار جماعي" ، حيث توجه رؤوس الأموال تجاه شركات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي مقرها دولة الكويت فقط وتقوم شركات الاستثمار بجمع رأس المال من عملائها، وفي المقابل تقوم الدولة بضخ رأس مال مماثل لما تقوم الشركة الاستثمارية بجمعه في الصندوق، فعلى سبيل المثال، إذا قامت الشركة بجمع ١٠ ملايين دينار كويتي من عملائها تقوم الدولة بضخ مبلغ يصل الى ١٠ ملايين في الصندوق، بذلك، تضمن الدولة توجيه الأموال المستثمرة للشركات التي لديها القدرة على جمع رأس المال والخبرة في توظيفه من عملائها قبل أن يتم استخدام المال العام بذلك تكون الدولة وشركة الاستثمار شركاء في دعم المشاريع الناجحة وهم كذلك شركاء في تحقيق الربح والخسارة على فترة استثمار طويلة.

ومن شروط الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تكون هذه الشركات واعدة ولها قابلية للتوسع داخل وخارج الكويت ولها ارتباط وطيد مع نظرة الكويت ٢٠٣٥ ومن الشروط كذلك أن تخصص هذه الصناديق في قطاعات محددة حيث تكون الشركة المديرة للصندوق لديها الخبرات والمؤهلات اللازمة لتقديم المشورة لأصحاب المشاريع ومساندتهم في تحقيق خطط النمو. والهدف الرئيسي في نهاية المطاف هو إعداد هذه الشركات للإدراج أو الاندماج لخلق منظومة متكاملة وابرار كيانات قادرة على المنافسة ودعم الاقتصاد. وهنا يكون الإشراف والرقابة على تلك الشركات المرخصة تحت مظلة هيئة أسواق المال ومتابعة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمثيل في مجالس إدارات الصناديق ولجان الاستثمار فيها.

واخيرا، الشروع في هذه الرحلة يجب أن تكون التشريعات الرئيسية في مكانها الصحيح وأهمها تطبيق قانون الإفلاس الذي تم إقراره مؤخراً، كلنا نعلم بأنه ليست كل الشركات ستنجح وهناك عوامل ومتغيرات قد لا نتحكم بها وقد تؤثر على سير الشركات وأن تطبيق هذا القانون لحماية المبادرين في المقام الأول والمساهمين في الشركة من الدائنين. في نهاية المطاف، نحتاج أن نزرع ثقافة جديدة أنه من الصحي والطبيعي فشل بعض الأفكار والشركات ومن الطبيعي كذلك نجاح شركات اخرى بشكل مفاجئ وسريع، كل ذلك حصيلة ديناميكية الأسواق والبقاء للأصلح وليس كل مشروع يفشل يجب علينا أن نهم لإنقاذه.



أمثلة مقارنة¹

هذا النظام معمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة في إمارة أبوظبي من خلال مكتب أبوظبي للاستثمار حيث يقوم المكتب بالاستثمار في الصناديق والشركات التي تستطيع أن تحصل على استثمارات من مؤسسات أو شركات من القطاع الخاص¹

٢- تشريع نظام كامل يخدم مجال التمويل التقني Fintech

من الناحية الايجابية، اذا نظرنا الى الأزمة اليوم، نرى تسابق الشركات نحو التحول الرقمي بما فيها شركات الخدمات المالية، ولكن تفتقر الكويت اليوم الى البيئة التشريعية المناسبة لإطلاق الخدمات المالية الالكترونية الأمر الذي يعيق من مواكبة اقتصادنا لاقتصادات الدول من حولنا.

فعلى سبيل المثال للخدمات المالية الرقمية ما يسمى بالتمويل الجماعي (Crowd Funding) وهي عبارة عن منصات مالية تتيح لأصحاب المشاريع الصغيرة الاستعانة بعموم المستخدمين بجمع رأس مال على صورة تمويل، او استثمار او دفع مسبق لبضاعة أو خدمة من خلال تجميع مبالغ متناهية في الصغر قد تصل الى 100 دولار أمريكي. من خلال هذه المنصات، يكون لأصحاب المشاريع الصغيرة طرق بديلة للحصول على الأموال لمزاولة أنشطتهم خصوصا في فترة الأزمات كالتالي نوجهها الآن.

ومع ظهور شبكة الانترنت وبعدها تطبيقات التواصل الاجتماعي التي سهلت عملية الربط بين الأشخاص ونقل الأفكار والمشاريع بين المستخدمين والمبادرين ارتفع عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولم تظهر منصات التمويل الجماعي بشكل موسع إلا بعد الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ حيث ارتكزت على معطيات التواصل بين الأشخاص لتلبية حاجة السوق من شح في السيولة.

وتوجد كذلك نماذج أخرى للخدمات المالية الرقمية كربط البنوك في المحافظ الإلكترونية (e-Wallets) وقنوات الدفع الالكتروني وتقديم الاستشارات الاستثمارية الروبوتية (Robo Advisory) وهي مطبقة على استحياء في الكويت تحت مظلات البنوك المحلية وهو ما سيتم تناوله في مناسبات لاحقة.

¹ <https://www.investinabudhabi.ae/Our-Programmes/Ventures-Fund>



التطبيق العملي

نظراً لتشابك الاختصاصات في هذا الموضوع مع أجهزة مختلفة من الدولة بين هيئة أسواق المال والبنك المركزي ووزارة التجارة، نقترح بتشكيل فريق عمل من جميع هذه الجهات بما فيها ممثلين عن اتحاد شركات الاستثمار تحت مظلة واحدة ويقوم الفريق بتقديم المقترحات لتوضيح الدفع بالقوانين واللوائح اللازمة لتوفير بيئة العمل اللازمة للخدمات المالية الرقمية Fintech وبعد ذلك يتسنى لشركات الاستثمار بجلب الخبرات الخارجية من منصات للتمويل الجماعي أو انشاء أذرع لها لذات الغرض والافضل من ذلك، قيام المبادرين بإطلاق منصات مبتكرة تلي احتياجات السوق المحلي، وبحيث لا تشكل عبئاً على ميزانية الدولة أو القطاع المصرفي، حيث أنها تربط المستثمرين بالمشاريع بشكل مباشر، ويكون دور شركات الاستثمار هو إدارة تلك المنصات وفقاً للضوابط المعمول بها والخاصة بإدارة أموال العملاء وأصولها وأخلاقيات العمل ذات العلاقة، ويمكن أن يتقدم اتحاد شركات الاستثمار بمقترح إلى هيئة أسواق المال بمسودة تشريع يضاف إلى مواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية لتنظيم العمل بمنصات التمويل الجماعي التشاركي، والذي يمكن من إضافة نشاط جديد إلى الأنشطة الواردة في الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) من اللائحة التنفيذية المشار إليها، بالإضافة إلى عدد من المواد في كتب اللائحة التنفيذية ذات العلاقة.

من خلال النظرة العامة للقوانين واللوائح المعمول بها لا يتطلب الأمر أكثر من بضعة تعديلات في اللوائح الداخلية في أنظمة هيئة أسواق المال والبنك المركزي وقانون الشركات لدى وزارة التجارة

هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي

- متطلبات مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال
- تعديل وكيل الاكتتاب والتوجه للجمهور
- متطلبات نشرة الاكتتاب
- طرق تحديد أسعار الفائدة المستحقة أو نسبة الأرباح
- تقديم وتسجيل الأشخاص بشكل الإلكتروني



اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

وزارة التجارة ووزارة العدل

- تأسيس الشركات ذات الغرض الخاص
- التوقيع او التسجيل الإلكتروني للمساهمين في الشركات دون الحاجة للحضور الشخصي
- عقوبات وتجريم طرح الشركات للاكتتاب العام
- اعادة النظر في الحد الاعلى لعدد المستثمرين في الشركة
- رهن الأصول والحقوق الفكرية
- قانون الافلاس



أمثلة مقارنة

من الممكن النظر في قوانين الدول المجاورة والاستفادة من خبراتها في سن القوانين والأنظمة المعمول بها للخدمات المالية الرقمية Fintech لدى بنك البحرين المركزي وADGM وDIFC وأيضاً قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين لدى البنك المرزي السعودي

الخلاصة

نحن بحاجة ملحة لان نضع الحلول اللازمة الاقتصادية الحالية وان نسارع في التنفيذ، فالأزمة اليوم ليست كمثيلاهما في السابق إذ لها جانب صحي يصعب التنبؤ ما يخبئه المستقبل لنا، ولكن من المؤكد ولا اختلاف علية بين اثنين علينا ان نعيد النظر في تركيبتنا الاقتصادية وتنوع مصادر الدخل وناهيك عن إبراز دور القطاع الخاص في المساهمة في موازنة الدولة وتوفير فرص العمل للقوى العاملة من الأجيال القادمة. كل ذلك يتطلب الكثير من التعاون بين القطاع الحكومي والخاص وهو طريق صعب ووعر، ولكنه لن يعيق عجلة التقدم.

نحتاج اليوم لغرس ثقافة بيئة الأعمال وهي ثقافة موجودة ومتأصلة في المبادرين من الطاقات الشبابية، ولكن بحاجة لمضاعفتها لتغطي الجانب الأعظم من القوى العاملة وغرس روح الابداع والمغامرة المدروسة وكل ذلك يأتي بعد فرش الارضية القانونية والبيئة التشريعية اللازمة لدعم هذا التوجه.

طرحنا اليوم كاتحاد شركات الاستثمار يأتي مغايرا لما تم طرحه في السابق حيث طرحت مبادرات كثيرة في منذ الأزمة المالية العالمية لدعم المشاريع الصغيرة بعضها تلاشى مع مرور الزمن وبعضها الآخر نتج عنها بروز عدد من الشركات والمشاريع الناجحة وتفشي ثقافة المبادرين ونضع أنفسنا بما هو نصب تخصصنا ألا وهو ادارة مخاطر الاستثمار والخدمات المالية الرقمية، Fintech.